

إغتيال أندريه كارلوف... حين تقم الكارثة أمام الكاميرا



مولود مرت النطالان (بلمبيرغ)

توافق الصحافية على كلام المسؤول في هذه الحالة بالتحديد، غير أنها توضح: «... فُكروا في جثة الطفل السوري الغارق على أحد الشواطئ التركية (إعلان كردي). صور مماثلة قد تكون مؤذية للقراء الذين يفتحون الصفحة الأولى في الصباح ويجدونها من دون تحذير مسبق. هذا يعني أنّ القرارات بشأن طريقة استخدامها يجب أن تتخذ بحذر وعناية، وبدون تردد».

إلى التوتر الحاصل بين عدد من الدول والجماعات. بوضوح شديد، تُظهر الصورة الطبيعة الوحشية لهذا الاعتداء أكثر بكثير من وصف مكتوب لما جرى: المعتدي الذي يرتدي بزة سوداء، والخلفية الأنثوية، هذان العنصران وغيرهما جزء لا يتجزأ من الخير. صحيح أنّ الصورة صادمة، لكنها ليست دموية أو مثيرة للعواطف بطريقة غير مبررة».

تبرز الصورة الطبيعة الوحشية لهذا الاعتداء

يمكنني الهروب من دون أي صور، لكن لن تكون لديّ إجابة إذا سئلت: لمّ لم تصوّر؟ في هذه اللحظة، فُكرت بزملاء فقدوا أرواحهم في مناطق الحرب والخطر. وعندما عدت إلى المكتب لتتقح الصور، صُدمت حين رأيت كيف كان المعتدي يتكلم وهو واقف خلف السفير، كأنه صديق أو حارس شخصي».

أندريه كارلوف ليس السياسي الأول الذي يُغتال أمام الكاميرا. شهد التاريخ حالات أخرى مماثلة، أبرزها اغتيال ملك يوغوسلافيا الكسندر الأول في عام 1934، والسياسي الياباني أسانوما إنجيرو في 1960، وطبعاً الرئيس الأميركي جون ف. كينيدي في 1963، فضلاً عن خامس رؤساء وزارة العدو الإسرائيلي إسحق رابين عام 1995. لكن في عصر السرعة والثورة الرقمية، أرخى انتشار صور وفيديوات الاغتيال

الحالي على مواقع التواصل الاجتماعي بظلاله على المشهدين الإعلامي والسياسي خلال الساعات الماضية. تزامناً، طرحت تساؤلات عدّة حول أهمية الصورة في صناعة الحدث والمعايير الواجب اتباعها في عملية اختيار اللقطات المنشورة عبر الميديا التقليدية، وخصوصاً الصحف.

الصحافية في «نيويورك تايمز»، لين سياید، حملت هواجس القراء والمراقبين وأهل المهنة إلى مساعد المدير لشؤون المعايير والأخلاق في الصحيفة الأميركية، فيل كوربيت. شدّد الأخير على أنّ جميع المعنيين بنشر الصور في المؤسسة، قرّروا «نشر صورة السفير بعد إطلاق النار عليه وإلى جانبه الجاني على الصفحة الأولى لأسباب عدّة. الخبر غاية في الأهمية، وخصوصاً إذا أخذنا التدخّل العسكري الروسي في سوريا في الحسبان، إضافة

نادية كنعان

بورهان أوزبيليسي (1960). اسم صنع الحدث التركي أول من أمس، موثقاً بلقطاته لحظة اغتيال السفير الروسي في أنقرة أندريه كارلوف. في غضون ثوان، تحوّلت تغطية صحافية روتينية لمعرض صور في العاصمة التركية بعنوان «روسيا بعيون الأتراك» إلى مشهد هوليوودي بامتياز يحاكي أشهر أفلام الأكتشن والتشويق. أفرغ الشرطي التركي مولود مرت النطالان (1994) «ثمانية رصاصات على الأقل» من مسدّسه في جسد السفير البالغ 52 عاماً. صرخ بالعربية أولاً، ثم بالتركية، وهتف: «الله أكبر». تكلم عن «الذين بايعوا محمداً على الجهاد»، ثم كرر مرتين بالتركية: «لا تنسوا سوريا، لا تنسوا حلب»، مضيفاً: «كل الذين يشاركون في هذا الطغيان سيحاسبون واحداً واحداً».

وسط كل هذا الجنون وصراخ الناس وخوفهم، بقي مصوّر وكالة «أسوشيتد برس» مرابطاً خلف عدسته. «عُثرت على مكان للاختباء خلف جدار وقمت بوظيفتي: التقاط الصور» قال أوزبيليسي في نص نشرته الوكالة بعد ساعات من وقوع الجريمة. عبر الكتابة، حاول الرجل تلخيص اللحظات الصعبة والاستثنائية التي عاشها، وكيف أصرّ على إكمال مهمّته: «احتجت إلى لحظات معدودة لإدراك ما يحدث. مات رجل أمامي؛ اختفت روح أمام عينيّ للتو. تراجعت إلى السوراء صوب اليسار...». وتابع موضحاً أنّ «المسلح كان هائجاً. راح يحوم حول الجثة ويحطم بعض الصور المعلقة. بالطبع كنت خائفاً وعلى دراية بالخطر، لكنني اقتربت قليلاً ورحت أصوّر». وأضاف: «قلت في نفسي: أنا هنا. حتى إذا جرحت أو قتلت، أنا صحافي، وعليّ أن أقوم بعملتي».

تحت الضوء

في وصف، حالتي...

جاء يوم السبت الذي سأنتقل فيه للعيش في نظارة النيابة العامة في بعيدا. ودّعت نظارة «مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية» وأصدقائي فيها. أنا الذي يكره التغيير، شعرت ببرودة الأصفاد في يديّ، زياد الرحباني كان مسجوناً أيضاً في راديو السيارة، يعني عن حال البلد.

في النيابة العامة، كانت النظارات لا تستوعب أشخاصاً جديداً، ومع ذلك وُضعت في النظارة الثالثة أنا ومحمود درويش وكيم أدونيزيو اللذين رافقا أمي بالمجيء إلى هنا. مقالات مختارة لدرويش في كتاب «في وصف حالتنا»، وقصائد أدونيزيو الجميلة في كتابها «أشياء أخرى تأتي من بلاد العم سام». الكتاب الأول ظل بحوزتي ولم يعره أحد انتباهاً، أما الثاني، فكانت صورة الكاتبة موضوعة على الغلاف، ما دفع الجميع إلى قراءة محتواه واصفين إيّاه بال«جنسي»!

«النيسكافية» والقهوة كانتا باردتين، تماماً كالغرفة التي لم أعتمدها بعد. هذه المرّة، لم أرّ أمي إلا مرة واحدة خلال اليومين اللذين قضيتهما هناك. الناس هنا يعيشون كجماعات ومقاطعات (مسلمين ومسيحيين وسوريين). هذا التقسيم هو التقسيم نفسه الذي شتمته في الخارج.

جاء يوم الاثنين على عجلة، وقاضي التحقيق ينتظرني بفارغ الصبر، وأمي وعمي وبعض مراسلي المؤسسات الإعلامية. كانت أقوالي خلال التحقيق تقتصر على ما كنت أعنيه في تلك اللحظة الشمطاء (كتابة البوست)، واعتذارات وتنازلات للروضخ لإخلاء السبيل.

«باسل الأمين... إخلاء سبيل». حسناً، هذا كان سريعاً، وكان صوت الشرطي أجمل من صوت فيروز حينها. وُضبت أشيائي وتركت الوسادة عليها تكون ذكرى عابرة أو تنتظرني إذا عدت ثانية. خرجت لأجد الجميع يصرخ ويهتف كأنني سجّلت هدفاً في اللحظات الأخيرة من مباراة كرة قدم حاسمة. عموماً، كل ما صادفته في تلك الأيام من قصص وعجائب ومظلومين كثر، كان لا بد من أن يكونوا خارج القضبان النتنة، ويكونوا أحراراً لتنبض فيهم الحياة من جديد. والجلاد ما زال حراً!

المكان الأربعة. أغان وشعارات وأسماء ناس مرّوا من هنا... الضحايا كثر والجلاد واحد.

«يا حجة ما تخافي». لا أعلم إن كانت كلمات «أبو علي» هذه باردة على دموع أمي الحارة. كنت أعلم فقط يا أمي أنّني حرّ في الداخل وأنتم مسجونون في الخارج. أنا يا أمي بخير طمئيني عنك. كل صباح كنت أنتظرها. وضعت لها جدول مواعيد في رأسي، بين التاسعة والنصف والعاشر، كانت تزورني برفقة علب الطعام البلاستيكية، وثيابي النظيفة، ووسادتي، وأخبار جديدة، وألواح الشوكولا التي أحب. لكنني لم أكن أنتظر الطعام، لم أنتظر خبزها أو قهوتها. كنت أحنّ إليها فقط، ولأبي الذي كان يمشي في رواق المنزل ألف مرّة في الليلة.

كان الوقت بطيئاً جداً. وكانت نهاراتي تقتصر على نقاشات «أبو ربيع» و«أبو علي» وتحليلات سياسية وسياسيين. «أبو علي» الذي اعتبر ما كتبتّه جريمة ولن يمر مرور الكرام، و«أبو ربيع» الذي يحاول تارة أن يعلمني كيف أكون دبلوماسياً في حياتي الاجتماعية، ويحدثنني طوراً عن المعارك التي خاضها مع «حركة فتح» وإخوته الذين استشهدوا في مجزرة «صبرا وشاتيلا» وعن الحرب الأهلية، وعن طليقته وزوجته وابنه «ربيع» الذي يشبهني.

خلال أيامي الأربعة في النظارة، تعلمت أيضاً لعب «الطرنيب» و«الليخة»، وأشياء كثيرة عن تزييف العملة، وكيفية تحويل الورق الجديد إلى أثرى... كل يوم كان بمثابة نشرة إخبارية أنتظر فيها معلومة وأجوبة جديدة لأسئلتني اللامتناهية. هذا طبيعي بالنسبة إلى شاب لا يفقه بالشرائع والقضاء وكيفية سير المعاملات القانونية.

كنت أسمع دائماً من الشرطيين الذين يتناوبون على حراسة النظارة أنّ الإعلام في الخارج يشعل بسببي. كنت أضحك وكانوا هم بغضبون، فضحكتي الساخرة لم تخف يوماً، لكنها كانت تتحوّل أحياناً إلى حزن ساخر. كما حدث في الليلة الرابعة حين طرقت أذنيّ أصوات المتضامنين في الخارج: «حرية حرة باسل باسل حرة». حسبتها شيئاً جميلاً لا أريده أن ينتهي، لأنه حوّل انكساري إلى تهيدة جميلة.

بوست غاضب من وضع البلد وساسته على فايسبوك، كلف الطالب الشاب باسل الأمين سبعة أيام في السجن قبل أن يفرج عنه بكفالة مالية (الأخبار 2016/12/13). هنا، يحكي ابن العشرين عن تلك المغامرة السريالية في «بلد الحريات»!

باسل الأمين

«حوّله إلى النيابة العامة». اصطكّت أسنان المحقق، بينما بدت على وجهي ضحكة ساخرة. لم أع جدية ما يحدث معي. المحقق يتصبّب عرقاً بعد قرار القاضي. ساعتان من التحقيق المتواصل في كلمات معدودة، ونغمة الهاتف الكلاسيكية تضيف دراما إلى أجواء الاستجواب. أجريت اتصالاً هاتفياً كما طُلب مني. وبعدما حضرت بداية برفقة عمّي، ذهبت برفقة الشرطي، فيما عاد عمّي مصحوباً بكلمة «أف» وخشّة هاتف.

هاتفني وأنا أصبحنا صامتَيْن. ساقني الشرطي إلى النظارة عبر رواق طويل ونظرات حادة. كأنني أساق إلى جبل المشنقة. لم أفكر إلا بإلقاء التحية والنكات على الموقوفين. «كتبت ستاتوس على حسابي على فايسبوك». هذا كان ردّي على سؤال «أبو ربيع» عن تهمتي. «أبو ربيع» أو أحمد كنفاني، هكذا عرّف عن نفسه، في هذه اللحظة، لم يخطر في بالي سوى أن أسأله عن غسان كنفاني، وما إذا كانت بينهما صلة قرابة. فوجئ الرجل بسؤالي، مجيباً بأخر: ما هو الوطن؟ من دون تفكير، أجبت: «هو ألا يحدث هذا كله».

11 شخصاً كانوا أصدقائي في الغرفة الصغيرة. كانوا أصدقاء النظارة. لكل منهم حكاية وطرفة وموعد، يشبهون الكتابات التي تملأ جدران